

العرب بالسكون على الكلمات التي تنتهى بالفتحة ولانتهزوا فرصة اختتامها بالفتحة فوقفوا بها استمتاعاً بما يجبون<sup>(١)</sup> وأقرب من رأى إبراهيم مصطفى فى الفتحة من حيث واقع اللغة وموضوعية البحث - ما قيل من أن النصب علامة أن الاسم تكملة وليس ركناً أساسياً فى الجملة<sup>(٢)</sup> :

كما تضمن إحياء النحو الدعوة إلى التغيير فى المنهج النحوى ومن بين المقترحات التي نادى بها فى هذا الصدد، تلك الأبواب التي أجاز فيها النحاة وجهين فالأصل الذى تقرر لا يجوز أن يكون للكلام وجهان من الإعراب يلابس المتكلم أيهما شاء.

فمتى ثبت أن للحركة أثراً فى تصوير المعنى تجتلب لتحقيقه ما لم يكن للمتكلم أن يعدل عن حركة إلى أخرى حتى يختلف المعنى الذى يقصد إلى تصويره فيختلف الإعراب تبعاً له .<sup>(٣)</sup>

والمواضع التي تقصد بهذا البحث هي :

اسم لا، معمولاً ظن فى حالتى الإلغاء والتعليق، والاشتغال والمفعول معه لقد أطل المؤلف كثيراً<sup>(٤)</sup> فى عرض آراء النحاة حول تلك الأبواب، وفى التحايل على تخريبها تخريباً قال عنه أنه قائم على أساس المعنى، والحقيقة أنه لم يأت فى أى من تلك الأبواب بشيء جديد. لقد بدأ يخلق مشكلة لا وجود لها، إذ قول النحاة ما لم يقولوا - وهو أنهم يرون أن الوجهين فى تلك الأبواب سواء، يلابس المتكلم أيهما شاء - ثم أجهد نفسه ليحل هذه المشكلة بآراء، تخيرها من آراء النحاة أنفسهم. والحقيقة أن النحاة لا يعنون بجواز الأمرين إلا أنه لا مانع لفظياً من أن ترفع أو تنصب، فإذا كان معنك الذى تريده

(١) د. أحمد بدوى، مجلة الرسالة، ١٩٣٧م، ص ١٣٢٠

(٢) عبد الوارث مبروك سعيد، «فى إصلاح النحو العربى» دراسة نقدية، ص ١٠١

(٣) إحياء النحو، ص ١٠٢٩، ١٣٠

(٤) المرجع السابق، ص ١٢٩ - ١٦٣